النهضة التركية الحديثة

الإمام محمد محمود *

ملخص: تركّز هذه الدراسة على سبر أغوار تجربة النهضة التركية الحديثة من خلال قراءة في إستراتيجية إعادة تأهيل مصادر القوة، وكيف أسهمت إعادة التأهيل هذه في تحقيق نتائج إيجابية خدمت مسيرة التنمية الاقتصادية في الدولة التركية الحديثة. وقد شملت إعادة التأهيل الجانب الاقتصادي من خلال إعادة هيكلة اقتصاد الدولة (Restructuring Of The Economy) حيث اعتُمِدت صياغة جديدة لقوانين الاستثمار، وسياسات التجارة وقوانين الصفقات، كما شملت هذه الإستراتيجية إعادة تأهيل قطاع الطاقة، ومراجعة السياسات الخارجية، فيما حظيت المنظومة العسكرية التركية باهتمام كبير من خلال سياسات تطويرية لقطاع التصنيع العسكري، وتحديث المنظومات الدفاعية والاستخباراتية والأمنية. شكّلت إعادة تأهيل هذه القطاعات دفعة قوية للاقتصاد التركي، وأسهمت في تحقيق الطموحات التركية على المستويين الإقليمي والدولي.

* باحث، موريتانيا

The Modern Turkish Renaissance

IMAM MUHAMMAD MAHMOUD *

ABSTRACT *This study focuses on exploring the experience of the modern Turkish Renaissance through a reading in the strategy of the rehabilitation of sources of power, and how this rehabilitation contributed to the achievement of positive results served the process of economic development in the modern Turkish state. The rehabilitation included the economic aspect through the restructuring of the state economy (Restructuring of the Economy), where a new formulation of investment laws, trade policies and transaction laws was adopted. This strategy also included the rehabilitation of the energy sector and the review of foreign policies, while the Turkish military system received great attention. Through development policies for the military manufacturing sector, modernization of defense, intelligence and security systems. The rehabilitation of these sectors has been a major boost to the Turkish economy, paving the way for a period of economic growth that has reflected on Turkey's internal and external situation and contributed to the realization of Turkey's ambitions at the regional and international levels.*

*Researcher, Mauritania

رؤيـة تركيـة
2020-(9/1)
180 - 167

DOI: 10.36360 / 1560- 009- 001- 011

مقدمة

في سنة 2001 كان التوجه العام الداعم لنهضة تركية حديثة يرى أنه على تركيا أداء دور محوري فعّال في محيطها الإقليمي والدولي، واعتمد هذا التوجّه مجموعة من الأسس النظرية لدعم هذه الفكرة التي ستجعل من تركيا قوة اقتصادية وعسكرية عالمية بحلول عام 2023، كانت طموحات الجيل الجديد الكبيرة محاطة بالكثير من التحديات والصعوبات، منها الوضع الداخلي المعقّد، والمحيط الإقليمي وعلاقاته المتشابكة، وقد ظهرت هذه التحديات والعقبات تباعًا في السنوات التي تلت تبنّي السياسة الخارجية الجديدة التي أُطلِق عليها "Multidimensional Foreign Policy"، وقدمت هذه السياسة رؤية تركيا الجديدة للعلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوربي، وربط علاقات جيدة مع روسيا، وأداء دور قوي في منطقة الشرق الأوسط، بحيث تصبح تركيا قوة إقليمية في المنطقة، وتصبح علاقتها مع دول الشرق الأوسط علاقة الدور التكاملي، وتغيير الموقف من طهران؛ من الجار العدو إلى الصديق. شكّلت هذه الأفكار الإطار الإستراتيجي لتركيا الجديدة في مجال العلاقات الخارجية وقد صدرت هذه الإستراتيجية في كتاب أحمد داود أوغلو سنة 2001 حمل عنوان"Strategic Depth" « العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية». ألقت الإستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية بظلالها على الجانب الاقتصادي، ومنحت تركيا فرصة كبيرة لتطوير اقتصادها في مجالات التجارة والصناعة والطاقة، ومكنتها من بناء شبكة علاقات جديدة في المنطقة. في سنوات معدودة من إعادة تأهيل مصادر القوة استطاعت تركيا أن تحقق قفزة نوعية في مجال الاقتصاد والعلاقات الدولية، فخلال الفترة من 2001 وحتى 2014 استطاع الاقتصاد التركي التربّع على المركز السابع عشر عالميًّا محققًا معدلات نمو معتبرة وصلت إلى 9.2 ٪ في سنة 2010 و8.8 ٪ في سنة 2011، [1] وقد أعطى هذا التصنيف دعمًا قويًّا لتركيا انعكس بشكل إيجابي على أداء اقتصادها، وأدّى بها إلى العمل الجاد والمكثف من أجل البحث عن أسواق جديدة إقليمية ودولية لتسويق منتجاتها. ونتيجة لذلك أعادت الحكومة التركية صياغة علاقاتها الدولية بما يتماشى مع طموحاتها الجديدة، ويحقق أهداف سياساتها التنموية التي بدأت تلقي بظلالها على مكانة تركيا إقليميًّا ودوليًّا. هذه التغيّرات التي شهدتها الجمهورية التركية جعلت مؤسسة"Fidelity Investments Inc" في بوستن تصنّف تركيا بوصفها إحدى القوى الاقتصادية الصاعدة في العالم ضمن مجموعة تعرف بـ"MINT" وتضم المكسيك، وإندونيسيا، ونيجيريا،[2] وحقّقت هذه المجموعة إنجازات كبيرة على المستوى الاقتصادي، جعلتها محط أنظار خبراء الاقتصاد في العالم.

أوّلًا: إعادة تأهيل القطاعات الاقتصادية

رسمت معدلات النمو التي حققها الاقتصاد التركي خلال العقدين الماضيين صورة إيجابية عن تركيا، حيث أثبتت قدرتها على المحافظة على النمو والتطور، رغم الأزمات المتلاحقة التي عصفت باقتصادات عديدة في العالم، فأصبحت تركيا بذلك نموذجًا جديدًا للدول القادرة على التخلّص من طوق الأزمات وتحقيق الأهداف التنموية. أسهمت مجموعة من العوامل في تحقيق النجاح التركي، من ضمن هذه العوامل"Domestic Demand" الطلب المحلّي الذي دُعِم من خلال سياسات استثمارية قوية، حيث قدّمت البنوك قروضًا لمشروعات ضخمة، كان لها دور كبير في زيادة الدخل القومي، ورفع معدلات النمو في مختلف قطاعات الاقتصاد التركي. والسياسات الإصلاحية التي قامت بها الحكومة التركية، وشملت إعادة تأهيل القطاعات الأساسية التي يرتكز عليها الاقتصاد، ومن هذه القطاعات: القطاع المصرفي، وقطاع البنية التحتية، حيث يشكّل هذان القطاعان رأس الحربة في أي رؤية اقتصادية ناجعة. هذه السياسات جعلت تركيا تحقق معدلات نمو مرتفعة حتى سنة 2008، حيث اندلعت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت بداية للأزمة المالية

العالمية 2008، وقد انعكست هذه الأزمة سلبًا على تركيا، وسببت تراجعًا في معدلات النمو. وقد خرجت تركيا من أزمة 2008 بدروس مهمّة ساعدتها على اكتشاف نقاط الضعف في منظومتها الاقتصادية، وتلافي الأخطاء في سياساتها التنموية، ويمكن تلخيص هذه الأخطاء في ما يأتي:

- الاعتماد الكلّي على الطلب الأوربي.
- تركيز القطاع الصناعي على إنتاج المواد ذات القيمة المضافة الضعيفة «Low Value Added Products».

وكانت لمعالجة هذه الأخطاء بسياسات فعّالة وسريعة انعكاسات مهمّة؛ إذ نتج عنها تحقيق الاقتصاد معدل نمو بمقدار 9.2 ٪ في سنة 2010 .[3]

تطوير بيئة الاستثمار ودعم الابتكارات

من ضمن التحديات المستقبلية للنهضة التركية القدرة على المحافظة على معدلات النمو والاستقرار الاقتصادي في عالم شديد التنافس يتماوج تحت وطأة الأزمات المباغتة، ومن أجل مواجهة هذا التحدّي والحفاظ على مركز تركيا بين القوى الاقتصادية العالمية لجأت الحكومة التركية إلى تبنّي مجموعة من السياسات الوقائية التي تدخل ضمن إطار إعادة تأهيل مصادر القوة. من ضمن هذه السياسات خلق بيئة استثمارية قوية وقادرة على جذب الاستثمارات الخارجية، ثم دعم سياسات الابتكار التكنولوجية. قامت الدولة التركية في مجال تطوير سياسات الاستثمار بخلق بيئة استثمارية عصرية قادرة على المنافسة الإقليمية والدولية، حيث سهّلت الحكومة الإجراءات الإدارية من خلال الحد من انتشار البيروقراطية في مؤسسات الدولة، والتي تشكّل دائمًا عائقًا أمام المستثمرين ورجال الأعمال. ومن أجل مراقبة تطبيق قوانين الاستثمار الجديدة أُنشِئت ثلاث وحدات حكومية خاصة، تحمل على عاتقها مسؤولية تطبيق هذه القوانين، ولكلّ من هذه الوحدات مجالها وخصوصياتها، وهذه الوحدات هي:

- لجنة التنسيق لتحسين بيئة الاستثمار(YOIKK): أُسِّست هذه الوكالة في 11 سبتمبر 2001، وهدفها وضع الخطط والسياسات التطويرية لبيئة الاستثمار، وإيجاد الحلول الفعّالة للمشكلات التي تواجه الدولة في هذا الإطار.

- المجلس الاستشاري للاستثمار(IAC): يبتّ التوصيات التي تُقدَّم إليه من مديري الشركات والمصارف والمراكز البحثة حول وضعية الاقتصاد التركي.

- وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية (ISPAT): تلتزم بدعم وتشجيع فرص الاستثمار في البلاد، من خلال سياسات الترويج، وكذلك من أهدافها تقديم الدعم والمساعدة للمستثمرين الذي يدخلون البلاد.[4]

أدّت السياسات التطويرية التي تبنتها الحكومة التركية دورًا مهمًّا في جذب المستثمرين، وتطوير بيئة الاستثمار في البلاد، وصُنِّفت تركيا خلال السنة الماضية 2018 ضمن الدول العشر الأولى التي طوّرت من أداء بيئتها الاستثمارية، حيث تبوّأت المرتبة 43 في مؤشر أداء الأعمال، بحسب تقرير البنك الدولي.[5]

ثورة المصانع الذكية

سعت تركيا إلى تطوير اقتصادها بما يتماشى مع متطلبات التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم، ورسمت لتحقيق هذا الهدف سياسة جديدة تهدف إلى زيادة حجم الصادرات التكنولوجية التي تشكّل 4 ٪ فقط من مجموع صادرات البلد[6]، من ضمن السياسات التطويرية الجديدة إدخال الثورة التكنولوجية في عملية الإنتاج، وذلك في إطار ما يُعرَف بالمصانع الذكية «Smart Factories»، فتركيا بوصفها قوة اقتصادية صاعدة ستستفيد كثيرًا من ثورة المصانع الذكية، وتفتح فرصًا كبيرة للاقتصاد التركي للتمدّد والتوسع. وبحسب دراسة نشرتها مجموعة بوستن الاستشارية بالتعاون مع وكالة "Turkish Industry and Business Association «التي تشمل أكثر من 4000 شركة تركية- أوضحت الدراسة أن تطبيق الثورة الصناعية الرابعة في القطاع الصناعي التركي سيدّخرعلى هذا القطاع 50 مليار ليرة تركية، وستكون نسبة هذا الادّخار من 4 إلى 7 ٪. كما أظهرت الدراسة أن تبنّي تركيا لفكرة المصانع الذكية ستزيد الإنتاجية في القطاع الصناعي التركي بنسبة 3 ٪، وستشكل هذه الزيادة ارتفاعًا في الدخل القومي بنسبة 1 ٪؛ أي من 150 إلى 200 مليار ليرة تركية. تحتاج خطة اعتماد المصانع الذكية إلى استثمارات كبيرة، وهذا لا يزال يشكّل تحدّيًا حقيقيًّا للحكومة التركية، فمن أجل تحقيق النتائج السابقة الذكر تحتاج الحكومة من 10 إلى 15 مليار ليرة تركية، وهذا يشكّل من 1 إلى 1.5 ٪ من مدخلات القطاع

"حققت تركيا في مجال المصنوعات العسكرية صادرات بقيمة 1.8 مليار دولار خلال عام 2017 وارتفع عدد مشروعات التصنيع العسكري إلى 600 مشروع منها 50 مشروعًا بدأت في عام 2017"

الصناعي، ويكمن التحدّي في إيجاد هذه الاستثمارات في كون المستثمرين الأتراك يفضّلون دائمًا الاستثمارات قصيرة الأجل[7].

طفرة التصنيع العسكري

حظي قطاع التصنيع العسكري باهتمام كبير ضمن إستراتيجية إعادة التأهيل التي عرفتها تركيا؛ لما لهذا القطاع من أهمية في النهضة التركية الجديدة. وقد سعت هذه الخطة إلى بناء منظومة صناعية عسكرية متطورة، وكانت نتائج هذه السياسة سريعة وفعّالة، وتعكس حجم الإنفاق الحكومي على هذا القطاع. فخلال أقل من عشر سنوات من سياسة تطوير قطاع التصنيع العسكري حقّقت تركيا صادرات بقيمة 1.8 مليار دولار خلال عام 2017، وارتفع عدد مشروعات التصنيع العسكري إلى 600 مشروع، منها 50 مشروعًا بدأت في عام 2017. ولم تقف إنجازات هذا القطاع عند هذا الحد، بل حقّقت مبيعات منتجات الطيران المدني 8 مليارات دولار، تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على 34 ٪ من قيمة هذه الصادرات، وتُعَدّ بذلك أكبر مستورد للمنتجات التركية الخاصة بالطيران، يليها الاتحاد الأوربي. إنّ هذه النتائج كانت نتيجة طبيعية لحجم الإنفاق الاستثماري في هذا القطاع الأساسي، فقد أوضح تقرير صادر عن معهد استوكهولم الدولي لبحوث السلام أن الإنفاق العسكري لتركيا زاد بنسبة 46 ٪ خلال الفترة من 2008 حتى 2017، وهي زيادة معتبرة تشكّل ما قيمته 18.2 مليار دولار. إنّ هذا النجاح في قطاع التصنيع العسكري كان ثمرة لجهود مضنية وإستراتيجيات محكمة نحو إعادة تأهيل هذا القطاع، فتركيا تتبوّأ اليوم المرتبة 15 عالميًّا في بند الإنفاق العسكري. ويشير آخر تقرير صادر عن وزارة الدفاع التركية إلى أن قيمة مبيعات قطاع تصنيع قطع غيار الطيران الحربي وصل إلى مليارَي دولار خلال هذا العام[8]. اكتسحت المنتجات العسكرية التركية أسواقًا جديدة، وحجزت لنفسها مركزًا مهمًّا في سوق السلاح العالمي، وقد صُنِّفت الدول المستورة للمنتجات العسكرية التركية في عام 2016 على النحو الآتي:[9]

الدولة	قيمة الصفقات
الولايات المتحدة الأمريكية	587 مليون دولار
ألمانيا	185 مليون دولار
ماليزيا	99 مليون دولار
أذربيجان	83 مليون دولار

ومن ضمن الدول المستوردة للمنتجات العسكرية التركية أيضًا المملكة العربية السعودية، وبريطانيا، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، وتونس. وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 2002 كانت تركيا تستورد 80 ٪ من احتياجاتها من المعدات العسكرية، والآن ينتج قطاع التصنيع

العسكري التركي 54 ٪ من هذه الاحتياجات. وتهدف تركيا إلى رفع قيمة صادراتها العسكرية إلى 4 مليارات دولار خلال عام 2018، لتتبوّأ بذلك المرتبة العاشرة عالميًّا في مجال تصدير السلاح، بعد أن كانت تأخذ المرتبة الخامسة عشر[10]. شكّلت مبيعات قطاع التصنيع العسكري التركي في السنوات الأخير ة إسهامًا قويًّا في اقتصاد البلد، كما حقّق نوعًا من الاكتفاء الذاتي في مجال المعدات العسكرية، وهذا الاكتفاء خفّف من حدة الإنفاق التركي على اقتناء المعدات العسكرية، الذي كان يكلّف ميزانية الدولة ملايين الدولارات سنويًّا.

ثانيًا: إعادة تأهيل قطاع الطاقة

إضافة إلى تنامي الطلب في سوق الطاقة المحلّي نتيجة تزايد الطلب لتغطية احتياجات المصانع في ظل النهضة الصناعية المتسارعة التي تشهدها البلاد، تُعَدّ تركيا أيضًا أحد الممرات الإستراتيجية لخطوط أنابيب الطاقة إلى أوربا، وذلك نتيجة الموقع الجغرافي الذي تتمتع به، ويُعدّ تأمين ممرّات الطاقة أحد الهواجس التي تؤرّق أوربا، وبخاصة في ظل الصراعات والنزاعات التي تعرفها مختلف المناطق المصدّرة للطاقة إلى أوربا، ونتيجة كذلك للقلق الذي تبديه الدولة الأوربية من العدو التقليدي روسيا الاتحادية، التي يتزايد نفوذها في منطقة الشرق

> **تُعَدّ تركيا أيضًا أحد الممرات الإستراتيجية لخطوط أنابيب الطاقة إلى أوربا وذلك نتيجة الموقع الجغرافي الذي تتمتع به ويُعدّ تأمين ممرّات الطاقة أحد الهواجس التي تؤرّق أوربا**

الأوسط. في خضم هذه المعطيات سعت تركيا إلى إعادة تأهيل قطاع الطاقة مستندة في ذلك إلى مسعيين رئيسين: **أولهما**: تغطية الطلب الداخلي وتحقيق مصادر خارجية لتوفير الاحتياجات الضرورية من الطاقة، ولاسيّما أن تركيا يمكنها تغطية 26٪ فقط من احتياجاتها من الطاقة عبر المصادر المحلية،[11] وهو ما يُعدّ تحدّيًا يواجه تركيا في مجال الطاقة، إذ تحتاج للتغلب عليه إلى تسريع عجلة النمو الصناعي، **وثانيهما**: المحافظة على دور تركيا الريادي في توفير الأمن لأنابيب الطاقة المتجهة إلى أوربا ودول أخرى، حيث إن الموقع الجغرافي لتركيا يجعلها جسرًا بين دول تمتلك 75٪ من مصادر الطاقة، ودول تحتاج إلى هذه الطاقة، ليس فقط لنهضتها الصناعية، بل وأيضًا لحياتها اليومية، ومن ثَمّ تقع على عاتق تركيا مسؤولية تأمين هذه الأنابيب ضمن اتفاقيات مشتركة مع أوربا.

لمواجهة التحدي المتعلق بالطاقة وفي إطار إستراتيجية تأهيل مصادر القوة قامت تركيا بخطوتين مهمّتين نحو تحقيق بدائل تغطي الاحتياجات المحلية المتنامية، وتخفف العبء على ميزانية الدولة التي أثقلتها تكاليف توريد الطاقة. تمثّلت هذه الخطوات فيما يأتي:

إستراتيجية الطاقة البديلة

نتيجة للأهمية التي تتمتع بها الطاقة المتجددة، بوصفها مصدرًا بديلًا لتوفير الطاقة، لجأت تركيا إلى هذا الخيار لتغطية احتياجاتها من الطاقة، حيث أصبحت عضوًا مؤسسًا في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) في 26 يناير 2009، وذلك من خلال اتفاقية وُقِّعت في ختام مؤتمر نُظِّم لهذا الغرض في مدينة بون الألمانية.[12] وهكذا قامت تركيا باستثمارات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة شملت الخطة بناء محطات ضخمة لتوليد الطاقة من مصادر مختلفة بما فيها (الطاقة الشمسية، والطاقة الحرارية، والوقود الحيوي، والرياح).

إستراتيجية الطاقة النووية

تبنت تركيا إستراتيجية تشييد المفاعلات النووية بوصفها أحد الخيارات المتاحة أمامها من أجل التخفيف من الاعتماد على الخارج في مجال الطاقة، وتقليص النفقات الحكومية في هذا المجال. كانت البداية بضخ مليارات الاستثمارات في مشروعات بناء المحطات النووية، من

هذه المشروعات بناء المحطة النووية «أق قويو»، وهي أول محطة نووية في تاريخ البلاد. ومن المفترض أن تبدأ العمل في أفق 2023، وستحقق هذه المحطة مجموعة من الأهداف المهمّة في مجال الطاقة، منها تغطية احتياجات العاصمة إسطنبول من الطاقة الكهربائية، إضافة إلى 10 ٪ من حاجيات الدولة من الطاقة[13]. كما أعلنت تركيا عن ثاني محطة نووية في البلاد بدأ تنفيذها بالتعاون بين الحكومة التركية والحكومة اليابانية وشركة جي. دي. إس سويز الفرنسية، وهذه المحطة التي ستكلف ما قيمته نحو 22 مليار دولار توجد في مدينة سينوب المطلّة على البحر الأسود. ومن المحتمل أن توفّر هذه المحطة 4800 ميغاواط، وهذا يسهم بشكل كبير في تحقيق احتياجات السوق المحلية من الطاقة.[14] وتجدر الإشارة إلى أن تركيا بدأت إستراتيجية تطوير قطاع الطاقة النووية منذ 2007، حيث دخلت في مفاوضات مع كل من كوريا واليابان من أجل بناء مفاعلات نووية للاستخدام المدني.

دعم بحوث التنقيب عن النفط

زادت تركيا من حجم إنفاقها على البحث العلمي، وقد تخطى هذا الدعم عتبة 20 مليار دولار لأول مرة في تاريخ تركيا، ويشرف على إدارة موارد البحث العلمي مجلس البحث العلمي والتكنولوجي (توبيتاك) الذي أُسِّس سنة 1963. [15] وفي مساعيها الهادفة إلى إعادة تأهيل قطاع الطاقة وتذليل العقبات في مجال توفير هذا المورد الأساسي- قامت تركيا بدعم قوي للبحوث العلمية الخاصة بالتنقيب عن النفط والغاز، وقد أثمرت هذه البحوث عن نتائج مهمّة في تطوير مجال التنقيب، حيث تمكنت تركيا لأول مرة في تاريخها من صناعة سفن تنقيب تركية تمتلك تقنيات عالية الجودة، ومكنت تقنية هذه السفن وهي: «خير الدين بربروس»، و«أوروج رئيس»، و«فاتح» من تقليل الاعتماد على تكنولوجيا الخارج في مجال أنشطة البحث والتنقيب البحرية. وتهدف تركيا من خلال هذه البحوث إلى توفير الوسائل التقنية المحلية الضرورية للاستفادة من احتياطيات النفط والغاز، وزيادة استخدام الموارد الطبيعية المحلية بتقنيات وطنية بدلًا من الاعتماد على الخارج، وما ينجم عن ذلك من نفقات باهظة، تكلّف ميزانية الدولة مليارات الدولارات سنويًّا.

سجلت تركيا أعلى معدل نمو في مجال الطلب على الطاقة بين بلدان منظمة التنمية والتعاون OECD خلال السنوات الـ15 الماضية، ولا يفي إنتاجها المحلي من الطاقة إلا بحوالي ربع إجمالي استهلاكها للطاقة. كما أن تكاليف استيراد الطاقة في البلاد آخذة في الارتفاع وسط زيادة أسعار النفط، حيث ارتفعت نسبة تكاليف الطاقة إلى نسبة 15.6 بالمئة عام 2018 بحسب ما نشره مركز تركيا للإحصاء، وهذا يشكّل أكثر من 42.99 مليار دولار، مقارنة بـ37.2 مليار دولار سنة 2017. لذلك جاءت سياسة إعادة تأهيل قطاع الطاقة؛ لكونه أهمّ محرك للثورة الصناعية التي تعيشها البلاد، وليكون قادرًا على الإسهام الفعال في النهضة الجديدة.[16]

ثالثًا: بناء التحالفات الإستراتيجية

لا يمكن فصل الطموح السياسي عن الطموح الاقتصادي؛ بسبب تداخل السياسة والاقتصاد، ودورهما التكاملي، فغالبًا ما تعكس سياسات بلد ما طموحاته الاقتصادية, وفي تركيا ومنذ تبني إستراتيجية إعادة تأهيل مصادر القوة تغيرت السياسة الخارجية لتركيا بشكل جذري، وبخاصة ما يتعلّق منها بمنطقة الشرق الأوسط والخليج، بل تخطّى الأمر الحدود الإقليمية ليصل ذراع الدبلوماسية التركية إلى أدغال إفريقيا وترسم مستقبلًا جديدًا لعلاقات تركيا مع القارة السمراء. ومرّت علاقة تركيا مع دول مجلس التعاون الخليجي بمراحل مختلفة، فمن علاقات جوار ومصالح مشتركة إلى تقلّص في حجم هذه العلاقات، وأخيرًا تقارب في السياسات، ويعكس هذا التأرجح في العلاقات التركية الخليجية خلال هذه الفترة وجهات النظرة المختلفة حول اعتبار تركيا دولة مركزية في المنطقة.[17]

فتركيا -بحسب اعتقاد صناع السياسة الخارجية التركية الجدد- أهملت علاقاتها الوطيدة والتاريخية مع دول العالم الإسلامي، وقد أثّرت هذه النظرة في تركيا، وحدّت من نفوذها الإقليمي ومكانتها الدولية؛ لذلك فهي تسعى من جديد إلى إعادة علاقاتها القديمة وتوطيد الأمن والاستقرار في منطقتها. وبناء على السياسة الخارجية الجديدة قامت تركيا بعدة تدخلات في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة في الصراع في سوريا والعراق وإقليم كردستان. وقد تعدّى الطموح التركي الحدود الإقليمية ليشمل منطقة الخليج، حيث أقامت تركيا اتفاقية دفاع مشترك مع قطر، تُوِّجت بإقامة قاعدة عسكرية تركية على الأراضي القطرية، ثم اتفاقية دفاع مشترك مع الكويت، ليصل التوسع إلى القرن الإفريقي، حيث ربطت تركيا علاقات قوية مع الصومال، وتدخلت من خلال برامج تعليمية وصحية، استفاد منها السكّان المحليون، وتطورت العلاقة لتشمل إقامة أكبر قاعدة عسكرية تركية خارج الأراضي التركية.

إسترتيجية القوة الناعمة

خلال السنوات القليلة الماضية برزت تركيا بوصفها إحدى الدولة المانحة والعاملة في مجال العمل الإنساني، ولاسيّما في المناطق التي تشهد مجاعات أو كوارث طبيعية في إفريقيا، حيث تدخلت في عدة دول إفريقية، منها السودان والصومال، وذلك عبر الهلال الأحمر التركي، ومؤسسة الوكالة التركية للتعاون والتنسيق، وفي إطار دعم مجهوداتها الإغاثية في إفريقيا فتحت وكالة التعاون والتنسيق التركية ثلاثة مقرات لها في كل من العاصمة السودانية الخرطوم، والإثيوبية أديس أبابا والسنغالية داكار، وذلك لتسهيل مهامها الإغاثية في إفريقيا. وفي التقرير العالمي حول المساعدات الإنسانية «Global Humanitarian Assistance report 2017» أن إنفاق تركيا في العمل الإغاثي الميداني وصل إلى 6 مليارات دولار، وهذا يجعل تركيا في المرتبة الثانية في العالم ضمن أكبر الدول إسهامًا في العمل الإنساني بعد الولايات المتحدة

الأمريكية التي أنفقت 6.3 مليار دولار.[18] إنّ بوابة العمل الإنساني التي دخلت منها تركيا إلى القارة الإفريقية مكّنتها من ربط جسر من العلاقات بينها وبين هذه الدول، حيث تطورت هذه العلاقات لتكون أعمق وأشمل خلال السنوات الأخيرة. ومن ضمن إستراتيجية القوة الناعمة التي انتهجتها تركيا لتطوير سياستها الخارجية ما يأتي:

سياسة مِنَح الطلاب للدراسة في تركيا: سعت تركيا من خلال برامج خاصة لِمَنَح الطلاب الأجانب للدراسة في تركيا إلى تحسين صورتها في العالم، وخلق جيل جديد في هذه الدول غير كارهٍ ومُعادٍ لتركيا، كما مكّنت هذه السياسة تركيا من خلق جسر للتواصل الثقافي والاقتصادي والسياسي مع مختلف الدول. بدأ برنامج المِنَح التركية سنة 2012، وقدم للحصول على هذه المنحة أكثر من42.000 طالب، وفي سنة 2018 ارتفع العدد ليصل 136.000طالب. يستفيد من برنامج منح الحكومة التركية اليوم آلاف الطلبة من 160 دولة حول العالم،[19] وتحقّق تركيا بهذه السياسة العديد من أهداف سياستها الخارجية القائمة على ربط جسور التعاون مع محيطها الإقليمي والدولي.

دور فعال للخطوط الجوية التركية: تسهم الخطوط الجوية التركية بدور فعال في تنفيذ السياسة الخارجية التركية، حيث تحرص الخطوط التي تتربع على المرتبة الرابعة عالميًّا على رسم سياسات وخطط تتماشى مع الرؤية العامة للسياسة الخارجية التركية، وتجسيدًا لهذا التوجه سيّرت الخطوط التركية رحلات نحو جهات مختلفة من العالم، وخلال السنوات الأخيرة شهد التركيز على إفريقيا تسارعًا كبيرًا، وذلك في ضوء الإستراتيجية التركية الجديدة الساعية إلى توطيد العلاقات مع القارة الإفريقية، وزادت عدد رحلات الخطوط الجوية التركية إلى إفريقيا مع زيادة حجم وعدد المشروعات التركية هناك، حيث ارتفع عدد هذه المشروعات 84 مرة عمّا كانت عليه سنة 2002، وتشير الإحصائيات في هذا المجال أن الخطوط التركية تغطّي 55 وجهة في 37 دولة إفريقية. بينما ارتفع معدّل الأشغال على الخطوط التركية إلى إفريقيا بستّ نقاط ليسجل 77.6 ٪.[20] هذه الإستراتيجيات خلقت فرصًا كبيرة لتركيا لتطوير علاقاتها وتوسيع نشاطاتها الاستثمارية في إفريقيا.

اهتمام كبير بالسوق الإفريقية

تشهد الدول الإفريقية منذ عدة سنوات نموًّا متسارعًا أسهمت فيه المصادر الطبيعية والبشرية التي تزخر بها القارة، وتنامي الدعوات المطالبة بالإصلاح ومحاربة الفساد. حقّقت القارة الإفريقية معدل نمو وصل إلى 5 ٪، ومن المتوقع أن يتواصل هذا النمو خلال السنوات القادمة، إضافة إلى ذلك تشير التقارير إلى أن 6 من أصل 10 أسرع اقتصادات نموًّا في العالم توجد في إفريقيا، ومن المتوقع أن تصل قيمة الاقتصاد الإفريقي 29 تريليون دولار خلال عام 2050. هذه المعطيات تؤكد أهمية الاستثمار وفرصه المستقبلية في القارة الإفريقية، وهذا

> **ممّا يميز الإستراتيجية التركية في إفريقيا عن غيرها حرص تركيا على خلق مناطق اقتصادية للدول التي تستثمر فيها حيث قامت من خلال عدة مشروعات في الدول الإفريقية بتشغيل العمالة الإفريقية**

ما اكتشفته تركيا من خلال الدراسات والمؤتمرات التي أُقيمت لتعزيز العلاقة وتطويرها مع مختلف الدول الإفريقية.[21] وتجسيدًا للاهتمام بالقارة السمراء وقّعت تركيا اتفاقيات تجارية واستثمارية مع 38 دولة إفريقية، كما قامت بفتح ممثليات تجارية في 26 دولة إفريقية، وهذه الإجراءات رفعت من حجم التبادل التجاري التركي- الإفريقي ليصل إلى 17.5 مليار دولار في عام 2016. كما ارتفع حجم الاستثمارات التركية في دول إفريقيا ليصل إلى 6.2 مليار دولار، وتتضمن هذه الاستثمارات 1150 مشروعًا بقيمة 55 مليون دولار، وتوفر هذه المشروعات حجم عمالة يصل إلى 78 ألف شخص. إنّ هذه الأرقام تعكس اهتماما كبيرًا توليه أنقره للقارة الإفريقية.[22] وممّا يميز الإستراتيجية التركية في إفريقيا عن غيرها حرص تركيا على خلق مناطق اقتصادية للدول التي تستثمر فيها، حيث قامت من خلال عدة مشروعات في الدول الإفريقية بتشغيل العمالة الإفريقية وتكوينها واستخدام المصادر الطبيعية في هذه الدول في تنفيذ هذه المشروعات، وبذلك تسهم في خلق نشاطات تجارية مثمرة لها وللبلدان التي تعمل وتستثمر فيها. وفي هذا الإطار قامت تركيا بتشييد ميناء ضخم في جزيرة سواكن السودانية في منطقة البحر الأحمر، ويُعدّ هذا المشروع من أهمّ المشروعات الإستراتيجية في منطقة القرن الإفريقي. كما شكّلت الزيارات المتتالية التي قام بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى عدة دول إفريقية فرصة لتوسيع الوجود التركي في السوق الإفريقية، وذلك عبر اتفاقيات ومذكرات تفاهم وُقِّعت مع دول إفريقية عديدة منها الجزائر، والسينغال، وموريتانيا، ومالي، وجنوب إفريقيا، وزيمبابوي.

خلاصة

تسمو التجارب النهضوية وتعظم حسب التحديات والعقبات التي تواجهها، والإطار الذي تشكّلت فيه، حيث إنّ قدرة الدول على النجاح في التكيّف مع ظروف الأزمات محلية كانت أو دولية هي ما يصنع منها قوة اقتصادية وسياسة قادرة على النهوض والتطور. خلال استطاعت تركيا العقود الأخيرة أن تحقق نجاحات اقتصادية متميزة جعلتها تتبوّأ مراتب متقدمة في التصنيف العالمي، وفي مؤشرات التنمية. هذه التجربة جعلت الباحثين والمهتمين بمسار التطورات المجتمعية يهتمون بمسار تطور النهضة التركية الجديدة، وسبر أغوارها، ومحاولة فهم الأسباب وراء هذا النهوض، فتركيا القادمة من حطام الأزمات الاقتصادية والصراعات الإثنية استطاعت من خلال ما يُعرَف بإعادة تأهيل مصادر القوة أن تعيد

الأمل لشعبها، وأن تخرج من حالة التردي التي أعقبت أزمة 2001 الاقتصادية الخانقة، التي أغرقت البلاد في الديون، وزادت الوضع الاقتصادي سوءًا وتدهورًا. كان أهم خطوة قامت به تركيا في مسارها النهضوي الجديد هو اكتشاف مصادر قوتها، والتركيزعلى إعادة تأهيل هذه المصادر بما يتماشى مع إستراتيجيات التطوير والتنمية التي رسمتها الحكومة. لم يكن من السهل السير نحو الهدف في عالم يموج بالأزمات، منها ماهو مفتعل، ومنها ماهم نتاج التفاعلات الجيوستراتيجية. إنّ إعادة تأهيل مصادر القوة مكّنت تركيا من العودة بقوة إلى الساحة السياسية الدولية مستغلة موقعها الجغرافي وعلاقاتها الإقليمية، كما مكّنتها سياسات إعادة الهيكلة من رصد مكانة مرموقة في مصافّ الاقتصادات الصاعدة في العالم، وبالرغم من العقبات التي رافقت هذا التحوّل النهضوي سواء أكانت عقبات سياسية متعلقة بنوعية الحكم أم كانت عقبات اقتصادية كأزمة الليرة التركية، أم كانت تحديات خارجية كأزمة القس روبنسون- إلا أن معرفة نقاط القوة والتركيز على تطويرها مكّنتا تركيا من تخفيف آثار هذه الأزمات، كما استطاعت تركيا من خلال إستراتيجياتها القائمة على التركيز على تحقيق الاعتماد الذاتي في مجالات التصنيع التكنولوجي والعسكري وفي مجال الطاقة والزراعة أن تخفف من حدة الارتهان للعالم الخارجي، ومن ثَمّ حصلت على مساحة مناورة قوية تحقّق لها مصالها من دون أن تظلّ رهينة لابتزازت القوى العظمى في العالم.

الهوامش والمصادر

1. The Turkish Economy 2013 / International Organization for Standardization / May 2013
2. What are the MINT Economies? / Amber Pariona / January 26, 2018/ www.worldatlas.com
3. The Rise of a New Superpower Turkey's Key Role in the World Economy and Energy Market, Angelo Arcuri / Springer ,2014/Page(3.)
4. Same Reference/ Page (7)
5. A World Bank Group Flagship Report/ Doing Business 2019/ Economy Profile Turkey
6. Turkey's Smart Manufacturing Roadmap / Kingdom of Netherlands /Holland Network Innovation
7. Same reference
8. Turkey – Defense Technology / July 30, 2018. www.export.gov
9. Turkey Launches "Aggressive" Defense Export Campaign / Burak Ege Bekdil/ January 19,2017 www.defencenews.com
10. تركيا تدخل ميدان المنافسة الدولية في الصناعات الحربية، نوفمبر 2017/4، أحوال تركية. www.alhvalnews.com

11. Is Turkey becoming an energy hub? / Tunvay Sahin / November 6, 2017. www.trtworld.com

12. Turkey's Energy Profile and Strategy http://www.mfa.gov.tr/turkeys-energy-strategy.en.mfa

13. جوانب أهمية محطة آق قويو النووية الأولى في تركيا/ أبريل 3، 2018 /أخبار تركيا. http://www.akhbarturkiya.com/

14. اتفاق تركي ياباني لبناء محطة نووية / مايو 5، 2013/ الجزيرة نت / www.aljazeera.net/news/ebusines

15. أردوغان: ميزانية البحث العلمي في تركيا تجاوزت 20 مليار دولار/ فبراير 1، 2017 / ترك بريس. www.turkpress.co

16. www.hurriyetdailynews.com / February 06, 2019 Turkey's energy import bill up 15.6 percent in 2018

17. Turkey and the Gulf Crisis: Erdogan's Most Difficult Game www.ararbcenterdc.org, June 19,2017, Mustafa Gurbuz

18. June 22,2017/ www.dailysabah.com /Turkey ranks second in the world for humanitarian aid, named most generous donor

19. www.hurriyetdailynews February 07, 2019/ Turkish scholarship program eyes foreign students

20. زيادة عدد رحلات الخطوط التركية تسهم في الانفتاح على إفريقيا/ 22 ديسمبر 2018 / وكالة ترك برس. www.turkpress.co

21. Africa's Continental FTA, Boost to Growth, Development / Mohamadou Issoufou & Vera Songwe / January 1, 2018/ www.allafrica.com

22. Turkey – Ecowas Relations / Turkey's "Win – Win" Policy in Africa. www.tebforum.org